المملكة المغربية
وزارة الصحة

انطلاقة نظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض، الخاص بالطلبة

كلمة السيد وزير الصحة
البروفيسور الحسين الوردي

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة الكتاب العامون،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

السادة رؤساء المجالس والهيئات الوطنية،

السيد مدير الوكالة الوطنية للتأمين الصحي،

السيد المدير العام للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي،

السيد المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،

السيدات والسادة رؤساء الجامعات والعمداء ومدراء المعاهد،

السيدات والسادة ممثلي منظمات التعاون الدولي بالمغرب،

السادة مدراء المراكز الاستشفائية الجامعية والدولية،

السيدات والسادة ممثلي النقابات وجمعيات المجتمع المدني،

السيدات والسادة المدراء،

حضرات السيدات والسادة، أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله

يسعدني في البداية، أن أعبر لكم عن سعادتي واعتزازي وشكري الخالص على تلبية الدعوة بمناسبة الانطلاقة الرسمية والفعلية لنظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطالبات والطلبة المغاربة والأجانب، كخطوة مهمة ولَبِنة أساسية في طريقنا نحو بلوغ التغطية الصحية الشاملة، كما جاء في أهداف البرنامج الحكومي الحالي وكما أوصت بها الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للصحة.

ولن تفوتني هذه المناسبة دون أن نهنأ أنفسنا جميعا على تظافر الجهود المبذولة من أجل إخراج هذا المشروع المجتمعي إلى حيز الوجود رغم العديد من الاكراهات والتحديات، كونه إنجازاً وطنياً ومكسبا تاريخيا للطالبات والطلاب، سيساهم حتما في تحسين ظروفهم، كما سيخفف عنهم وعن أسرهم الكثير من الأعباء المتعلقة بصحتهم وبالإنفاق عليها، وذلك ما سييسر لهم سبل الدراسة والتحصيل في ظروف سليمة.

حضرات السيدات والسادة،

قبل الدخول في صلب موضوع تعميم التغطية الصحية الأساسية على الطلبة AMO-E، أود أن أشير بعجالة إلى جملة من الإجراءات المواكبة التي أحرز بها المغرب تقدما ملحوظا في مجال بَسطِ التغطية الصحية وتطوير وتجويد الخدمات، حيث عملنا في أقل من 4 سنوات على تعميم نظام المساعدة الطبية RAMED تحت الإشراف الفعلي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي أعطى انطلاقة تعميم هذا النظام في 13 ماس 2012 وذلك تكريسا لقناعة جلالته الراسخة باستحالة الوفاء بالالتزامات الدستورية

الجديدة في توفير الحق في العلاج لكافة المواطنات والمواطنين بدون استكمال هذا الورش المجتمعي الكبير الذي ساهم في دمقرطة الولوج الى العلاجات بصفة عامة، وذلك بتوفير الولوج إلى سلة علاجات متكاملة لفائدة أزيد من 9 ملايين مواطنة ومواطن يعانون من الفقر أو الهشاشة؛

ولمواكبة هذا الاصلاح الأساسي، وتطبيقا لتوصيات الندوة الدولية للتغطية الصحية للفئات المعوزة التي عُقدت في 13 مارس المنصرم، استطعنا بدعم من الحكومة وضع برنامج جديد لإعادة هيكلة المستشفيات الجهوية والاقليمية سيمول لمدة خمس سنوات بميزانية تقدر بـ "مليار درهم" سنويا ابتداء من هذه السنة، وذلك لرفع جاذبية هذه المستشفيات والمساهمة في احترام مسالك العلاجات الجديدة التي تم اعتمادها منذ أشهر بشراكة مع مدبري أنظمة التغطية الصحية، كما أعطينا تعليماتنا بضرورة اعتماد وتعميم نظام جيد للفوترة بكل مستشفياتنا العمومية خلال سنة 2016.

أما في إطار توسيع وتأطير عرض العلاجات، فأذكر باقتضاب إنشاء أربعة مستشفيات جامعية جديدة في كل من طنجة وأگادير والرباط والعيون، وتنظيم سلسلة المستعجلات الطبية الاستشفائية والقبل-استشفائية بصفة كاملة ومتطورة.

وبخصوص الدواء والمواد الصحية، قامت الوزارة مؤخرا بتخفيض أثمنة البيع العمومية لأكثر من 2000 دواء بِنِسَبٍ تتراوح ما بين 20 و80 بالمائة. ولا أستثني من ذلك التصنيع حديث العهد للدواء الجنيس لمادة "سوفوسبيفير" كعلاج لالتهاب الكبد الفيروسي "C"

والتي تم ترخيصها في السوق المغربية بثمن أدنى قرابة 90 ضِعفاً مقارنة مع ثمن الجُزَيْئَة الأصلية، وهو ما سيساهم بلا شك في القضاء بصفة نهائية على هذا الداء الفتاك في أفق سنة 2020 ببلادنا.

ولن ننسى التطور الكبير الذي شهده المغرب في السنوات الأخيرة في مجال زرع الأعضاء والأنسجة حيث ارتفع عدد عمليات زرع الكبد على الصعيد الوطني إلى 11 عملية إلى حدود شهر نونبر بالإضافة إلى ثاني عملية زرع للقلب و142 عملية زرع للكلي، معظمها باستخدام أعضاء متعددة من مانحين متوفين دماغيا.

حضرات السيدات والسادة،

كما هو معلوم، تم اعتماد القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية منذ سنة 2002، وهي مدونة قوامها دمقرطة الولوج إلى الخدمات الصحية وتسريع وثيرة تأمين وحماية صحة المواطنين وتعزيز الحكامة الجيدة في تسيير وتدبير المؤسسات الصحية والهيئات المدبرة للتغطية الصحية الأساسية.

وقد فُعِّلت أولى أحكامه، بدخول التأمينِ الإجباري الأساسي عن المرض حيز التنفيذ منذ غشت 2005، لفائدة موظفي وأعوان الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والأشخاص الخاضعين لنظام الضمان الاجتماعي الجاري به العمل في القطاع الخاص وأصحاب المعاشات بالقطاعين العام والخاص.

من أجل الوفاء بالتزاماتها، واستنادا للتعليمات والتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتكريسا لمبدأ الحق في الصحة، رفعت الحكومة تحدي تحقيق التغطية الصحية الشاملة باعتبارها الرؤية المستقبلية التي نسعى بكل جهودنا لتحقيقها، للوصول إلى أعلى درجات التنمية بتحقيق صحة أفضل للمواطنات والمواطنين، بحيث ركزت من خلال برنامجها 2012 - 2016 على تعزيز المكتسبات و استكمال أوراش إصلاح منظومة التغطية الصحية في سياق وطني يتميز بتفعيل الفصل 31 من الدستور الذي نص على الحق في الصحة وجعلها مسؤولية الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، محملا إياها مهمة تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الساكنة المغربية المستفيدة من التغطية الصحية لم تكن تتجاوز 16% قبل سنة 2005 تاريخ دخول التأمين الإجباري عن المرض حيز التنفيذ، لتنتقل إلى 64% حاليا، وقد تصل إلى 95% عند أجرأة مشروع القانون رقم 15-98 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي للمهن الحرة والعمال المستقلين.

وها نحن اليوم نتشرف معكم بإعطاء الانطلاقة الرسمية والفعلية لنظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة المحدث بالقانون رقم 116.12 الصادر بتنفيذه بالظهير الشريف رقم 1.15.105 في 18 من شوال 1436 الموافق لـ 4 أغسطس 2015، في أفق استكمال ورش تعميم التغطية الصحية الشاملة بإحداث نظام للتأمين عن المرض لفائدة

الأشخاص الذين يعملون بالقطاع الخاص لحسابهم الشخصي، كالعمال المستقلين والأشخاص المزاولين مهنة حرة وغيرهم من الأشخاص الذين يزاولون نشاطا خاصا دون أن يكونوا أجراء لدى الغير والذي سيتأتى ذلك، بحول الله، غداة صدور مشروع القانون رقم 15-98 الذي تمت المصادقة عليه مؤخرا في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 7 يناير الحالي.

حضرات السيدات والسادة،

إن نظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة، يدخل في سياق تحقيق عدة أهداف على رأسها تحسين الظروف الاجتماعية لجل الطلبة ضمانا لتكافؤ الفرص وحرصا على كرامتهم وتوفير تغطية صحية تضمن لهم الحق في الولوج إلى كل الخدمات الصحية.

وسيستفيد من هذا النظام، كل طالبة أو طالب مغربي أو أجنبي حاصل على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها، يتابع دراسته وتكوينه بصفة منتظمة بإحدى مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني بالقطاعين العام والخاص ولا يتوفر على أي تغطية صحية أخرى سواء كمؤمَّن أو ذي حقوق، على أن لا يتجاوز سنه 30 سنة، باستثناء طلبة التعليم العتيق نظرا لطبيعة وخصوصيات تكوينهم.

ويوفر هذا النظام، سلة من العلاجات والخدمات الصحية تضاهي نفس سلة العلاجات التي يستفيد منها موظفو وأعوان الدولة وموظفو الجماعات الترابية ومستخدمو المؤسسات

العمومية، بحيث تتضمن أعمال الطب العام والتخصصات الطبية والجراحية والتحاليل البيولوجية الطبية والاستشفاء والأدوية وعلاجات الفم والأسنان والمستلزمات الطبية وأعمال التقويم الوظيفي والترويض الطبي والأعمال شبه الطبية، سواء بالمستشفيات العمومية والمؤسسات العمومية للصحة والمصالح الصحية التابعة للدولة أو العيادات والمصحات الخاصة. كما أن نِسب التحمل أو التعويض عن هذه الخدمات الطبية، يتم تحديدها وفق نفس النسب المطبقة على موظفي الدولة.

وفي حالة إصابة طالبة أو طالب بمرض مزمن أو مكلف، فسيعفى كليا أو جزئيا من مصاريف العلاج التي قد تبقى على عاتقه؛ وتتم الاستفادة من جل هذه الخدمات الطبية مباشرة بعد التسجيل في النظام وأداء واجب الاشتراك دون الخضوع لفترة التدريب التي تطبق على الموظفين والأجراء بالقطاعين العام والخاص.

وعلى هذا الأساس، كان من البديهي أن يعهد تدبير هذا التأمين الصحي الخاص بالطلبة إلى الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) والذي راكم تجربة رائدة في مجال تأطير التأمين الاجباري الأساسي عن المرض.

ونتوقع أن يمكن هذا النظام من تأمين ما بين 288 و420 ألف طالب في الفترة الممتدة من الموسم الجامعي 2015-2016 إلى الموسم الجامعي 2019-2020، إذ ستتحمل الدولة اشتراكات طلبة مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني بالقطاع العام بتكلفة إجمالية تقدر

بـ 110مليون درهم سنويا خلال هذه الفترة، علما أن طلبة مؤسسات القطاع الخاص يتحملون الاشتراكات الجزافية الخاصة بهم والتي حددت في 400 درهم سنويا لكل طالب. وقد تم احتساب هذا المبلغ بشكل يضمن بالأساس توازن النظام على مدى السنوات الجامعية الخمس المقبلة.

حضرات السيدات والسادة،

يبقى التحدي الحالي هو التنزيل السليم لمضامين القانون رقم 116.12 المتعلق بنظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة ونصوصه التطبيقية على أرض الواقع لبلوغ الأهداف المتوخاة منه وتمكين جميع الطالبات والطلبة المغاربة والأجانب المؤهلين من الاستفادة منه، محققا لهم بذلك الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي باعتبارهم الثروة الحقيقية للمغرب وأحد المكونات الأساسية للرأسمال غير المادي.

وعليه، أدعو الجميع، بالمساهمة في إنجاح هذا الورش المجتمعي، كل حسب مسؤولياته ومجال تخصصه، وذلك بالانخراط الفعلي والكلي لإنجاح هذه المبادرة خصوصا في سنتها الأولى، حتى يتم تخطي كل الصعاب والعوائق التي قد تعرقل نجاحها.

كما أدعو السيدات والسادة المسيرين والمشرفين على مؤسسات التعليم العالي أو تكوين الأطر التابعة لقطاع وزاري أو موضوعة تحت وصايته، والتعليم النهائي للتعليم العتيق ومؤسسات التعليم العام والخاص بالأقسام التحضيرية لولوج المدارس والمعاهد العليا أو

لتحضير دبلوم التقني العالي أو مؤسسات التكوين المهني العمومية أو مؤسسات التكوين المهني الخاص، بإيلاء لهذا المشروع كل العناية اللازمة.

أخيراً، لا تفوتني هذه المناسبة دون أن أعبر للسيد رئيس الحكومة عن امتناني وشكري الخالص على ترأُسه ودعمه الكبير للجنة البين-وزارية لإصلاح وقيادة منظومة التغطية الصحية الأساسية، وهو الدعم الذي مكننا اليوم من إطلاق هذا الورش الاجتماعي الهام؛ كما أنوه بالعمل الجاد والهادف الذي قام به كل أعضاء اللجنة السالفة الذكر، بمعية كل الفاعلين والمتدخلين في هذا المشروع الكبير، والذي نحن الآن بصدد تفعيله على أرض الواقع.

كما أجدد شكري الجزيل لكل من ساهم في إنجاح هذا الحفل البهيج الذي سيؤرخ لا محالة للانطلاقة الموفقة لهذا النظام الطموح.

وإذ أشكر لكم جميعا حسن إصغائكم، أتمنى لهذا الورش المجتمعي كل النجاح والتوفيق المنشودين.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلدنا الأمين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.